العرب
الأربعاء 2020/05/20
السنة 42 العدد 11708

الإعلام المؤيد للإسلاميين في ليبيا يلعب ورقة المصطلحات

«الجيش الليبي» مصطلح جديد للميليشيات والمرتزقة السوريين في طرابلس

ينتهج الإسلاميون في ليبيا سياسة اتصالية جديدة تلعب على ورقة المصطلحات سعيا لقلب المعركة المحتدمة مع الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر. وسرّعت الأطراف الداعمة لحكومة فايز السراج من خطواتها وذلك عبر تحويل الجيش الوطني الليبي إعلاميا إلى ميليشيا، في المقابل باتت تروج مغالطات بإلصاق عبارة "جيش وطني" بميليشيات طرابلس ومصراتة والمرتزقة السوريين الذين نقلتهم أنقرة إلى ليبيا.

حين تتحول الميليشيات إلى جيش نظامي

منى المحروقي
صحافية تونسية

تونس - يدرك الإسلاميون وحلفاؤهم جيدا أهمية المعركة الإعلامية في الحرب المستعرة حاليا في ليبيا لذلك لا يبدو أن الفبركة والتضخيم أساليب كافية لوحدها في التأثير على الرأي العام المحلي والدولي حيث انتهجت مؤخرا سياسة جديدة تقوم على التلاعب بالمصطلحات حيث يتحول الجيش الليبي إلى ميليشيا وقائده المشير خليفة حفتر إلى الانقلابي وميليشيات طرابلس ومصراتة بالإضافة إلى المرتزقة السوريين إلى "جيش وطني".

وبدأت مجموعة من وسائل الإعلام التابعة لقطر وتركيا تغيير المصطلح الإعلامي الذي كانت تستخدمه لسنوات لوصف ميليشيات حكومة الوفاق فبعد أن كانت تطلق عليها صفة "قوات حكومة الوفاق" صار اسمها الجديد "الجيش الوطني الليبي" في خطوة أثارت الكثير من السخرية والاستهزاء.

> وسائل الإعلام المؤيدة للإسلاميين تراهن على أن المتلقي لن يجد متسعا من الوقت ليتحقق من دقة المصطلحات المستخدمة

فخلافا لأن الإسلاميين يعتمدون في الحرب على المرتزقة السوريين ومتطوعين من شباب المدن المتحالفة معهم خاصة مدينة مصراتة وهو مبرر كاف لإطلاق صفة ميليشيات عليها فإن ما تظهره وسائل الإعلام يؤكد عدم احترام المقاتلين لأبسط ما يجب أن يلتزم به الجندي النظامي وهو مظهره الخارجي.

كثيرا ما شكّل مظهر ميليشيات حكومة الوفاق مادة دسمة لرواد مواقع التواصل الاجتماعي الذين يطلقون عليهم صفة "جيش الشباشب والكانتيرات" في إشارة لعدم التزامهم بارتداء الأحذية العسكرية واكتفائهم بالظهور بقمصان داخلية، رغم ما تخصصه لهم الحكومات من مبالغ طائلة في اقتناء البدلات العسكرية.

قلب الحقائق

ظل يطلق على تلك الميليشيات طيلة أكثر من سنة على معركة السيطرة على طرابلس قوات حكومة الوفاق أو "قوات عملية بركان الغضب".

يستفز استخدام وسائل الإعلام لمصطلح الجيش الليبي وهي صفته الرسمية منذ 2014 بتزكية من مجلس النواب المعترف به دوليا، الإسلاميين لذلك عملوا طيلة تلك السنوات على وصفه بـ«ميليشيات حفتر القبلية» لكن الإعلام المحلي والعربي المؤيد لهم كان يشير للجيش بـ« قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر» قبل أن تصبح مؤخرا «ميليشيات الانقلابي خليفة حفتر».

وتتعمد تلك القنوات والمواقع الإعلامية الإشارة إليه بتلك الطريقة لأن استخدام صفة الجيش تمنحه مشروعية للدفاع عن الوطن واستقراره وهو ما يدفع مباشرة لتأييده لأن المقابل بالضرورة هي ميليشيات أو مجموعات إرهابية من غير الوارد أن تحظى بتأييد أو تعاطف من لا مصلحة له معها.

في المقابل يطلق عليه الإعلام الغربي صفة قوات شرق ليبيا مع وضع الجيش الوطني بين ظفرين وهي الصياغة التي يحاول من خلالها الظهور بشكل محايد لكنها تحمل في طياتها انحيازا للإسلاميين خاصة وأن مجلس الأمن اعتمد أكثر من مرة صفة الجيش الليبي في بيانته المتعلقة بالبلد.

لم يجد الإسلاميون من حل للتصدي للحقيقة المؤلمة التي تواجههم المتمثلة في وجود جيش نظامي تأسس على أنقاض ما تبقى من الجيش الذي تفتت بعد تدخل الناتو في 2011 ويخضع لأوامر قيادة موحدة مقابل ميليشيات ولاؤها مشتت بين قيادات إسلامية في مصراتة وطرابلس، سوى استخدام مصطلح "الجيش الوطني الليبي".

تعتقد الجهات التي أوعزت لوسائل الإعلام بإطلاق مصطلح الجيش على ميليشيات ومرتزقة سوريين أن الأمر كاف لإيهام الرأي العام المحلي والدولي خاصة بأن حكومة الوفاق لديها جيش وليس مجموعة ميليشيات لا تمتلك سلطة التحكم فيها ولا يوحدها شيء حاليا سوى التصدي للجيش الوطني.

وتراهن وسائل الإعلام المؤيدة للإسلاميين سواء العربية منها أو الغربية على أن المتلقي العادي لن يجد متسعا من الوقت وسط انشغالاته الحياتية المتلاحقة ليلاحظ هذا الأسلوب وليتحقق من مدى دقة المصطلحات المستخدمة.

منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم في ليبيا في 2011 عملوا على تقوية شوكة الميليشيات التي تشكلت أثناء الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمر القذافي وإضعاف مؤسستي الجيش والشرطة، في مسعى لا يعكس سوى إصرار على إدامة الفوضى.

الإعلام الغربي أيضا

في المقابل عملت السلطات التي تم طردها من طرابلس على إثر انقلاب الميليشيات والإسلاميين على نتائج انتخابات 2014، على إعادة بناء الجيش وتمكنت خلال ست سنوات من تخريج العشرات من الدفعات سواء في بنغازي أو في الأردن ومصر ويرفع الجيش شعارا "يد تبني وأخرى تحارب الإرهاب".

ويكشف تناول الإعلام الغربي وخاصة البريطاني والإيطالي موقف بلدانهم الحقيقي من الأزمة الذي تحاول الحكومات إخفاءه خلف البيانات الدبلوماسية الفضفاضة التي تقتصر غالبا على الدعوة إلى التهدئة ودعم المسار السياسي لإنهاء الأزمة.

عبرت المفردات التي انتقتها محطة "بي.بي.سي" البريطانية الحكومية عن طبيعة النظرة التي تنظر بها بريطانيا إلى الجيش الليبي وقائده المشير حفتر عبر الإشارة إليه في نشرتها الإخبارية بتوصيف "أمير الحرب الليبي".

وتشير "بي.بي.سي" إلى الجيش بـ"قوات شرق ليبيا" وتستخدم مصطلح "قوات حكومة الوفاق" على ميليشيات الإسلاميين في خطوة تحاول من خلالها الظهور في موقف الحياد.

ويجد البعض تبريرات لاستمرار "بي.بي.سي" في وصف حكومة طرابلس بحكومة الوفاق رغم غياب أي وفاق بشأنها بالسعي للالتزام بما يستخدمه المجتمع الدولي الذي مازال متمسكا بتلك التسمية، لكن عدم التزامها باستخدام المصطلح الذي يطلقه مجلس الأمن والأمم المتحدة وهما "الجيش الليبي" و"القوات العربية الليبية المسلحة" يكشف ازدواجيتها وانحيازها الواضح للإسلاميين.

وبحسب كثيرين يندرج استخدام "بي.بي.سي" وأيضا وكالة "رويترز" للأنباء لصفة "قوات شرق ليبيا" في سياق توجه يهدف لإبراز أن المعركة في ليبيا هي معركة جهوية بين شرق وغرب وطمس أي أثار تكشف جانبا من الحقيقة وهو أن المعركة أيضا هي بين ليبيين وإسلاميين انقلبوا على الحكم في 2014 وعادوا إليه في إطار اتفاق الصخيرات.

«مناعة القطيع» السويدية تسود العالم قريبا

لندن - مثّل تعاطي السويد في مواجهة وباء كورونا استثناء مقارنة ببقية دول العالم وخاصة الدول الغربية التي اختارت اللجوء إلى إجراءات متشددة عبر اتخاذ قرار الحجر الصحي التام في مرحلة أولى وهو ما عطّل حركة الناس وشل الاقتصاد الدولي.

وبدلا من الإعلان عن الحظر الصحي الشامل أو فرض حالة الطوارئ، طلبت السويد من مواطنيها الالتزام بالتباعد الاجتماعي بصفة طوعية. كما فرضت السلطات حظر التجمعات العامة لأكثر من 50 شخصا، وألغت عمل قطاعات عدة كالمحاماة، وفرضت سياسة التعلم عن بُعد في المدارس الثانوية والجامعات، وما إلى ذلك، لكنها تجنبت الضوابط المتشددة وفرض الغرامات والشرطة.

وتطرقت مجلة "فورين بوليسي" الأميركية لهذا الاستثناء السويدي مرجحة أن تسود الإجراءات التي اتخذتها هذه الدولة الأوروبية مختلف دول العالم بعدما حافظت طيلة أشهر على نسق الحياة بشكل نسبي.

لقد غير السويديون سلوكهم، ولكن ليس بشكل عميق مثل مواطني الديمقراطيات الغربية الأخرى. حيث لا تزال العديد من المطاعم مفتوحة، رغم أنها لا تحظى بعدد كبير من الزوار. كما لا يزال الأطفال الصغار يذهبون إلى المدرسة. وعلى النقيض من النرويج المجاورة، لم تطرح السويد أمام مواطنيها تقنيات أو تطبيقات تتبع للمرضى المشتبه بهم، وبالتالي تجنبت التهديدات للخصوصية والاستقلالية الشخصية.

ولم تعلن السلطات السويدية رسميا عن هدف الوصول إلى مناعة القطيع، التي يعتقد معظم العلماء أنها تتحقق عندما يُصاب أكثر من 60 في المئة من الشعب بالفايروس.

لكن زيادة المناعة هي بلا شك جزء من الإستراتيجية الأوسع للحكومة، أو على الأقل نتيجة محتملة لإبقاء المدارس والمطاعم ومعظم الشركات مفتوحة.

وتوقع أندرس تيغنيل، كبير علماء الأوبئة في وكالة الصحة العامة السويدية، أن تتمكن مدينة ستوكهولم من الوصول إلى مناعة القطيع في وقت مبكر من هذا الشهر.

وبحسب تصريحات عالم الرياضيات بجامعة ستوكهولم توم بريتون، فإن 40 في المئة من المناعة في العاصمة قد تكون كافية لوقف انتشار الفايروس هناك وأن هذا يمكن أن يحدث بحلول منتصف يونيو.

وحازت السويد على الثناء في بعض الأوساط للحفاظ على بعض مظاهر الحياة الاقتصادية على الأقل والحفاظ على معدل وفيات الفرد فيها أقل من بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة، لكنها تعرضت لانتقادات في أوساط أخرى لتجاوزها معدلات الوفيات للفرد في دول الشمال الأوروبي الأخرى وخاصة، لفشلها في حماية مواطنيها من كبار السن والمهاجرين.

ووفقا لتيغنيل، يمثل الأشخاص الذين يتلقون خدمات التمريض ورعاية المسنين في السويد ما يصل إلى 50 في المئة من وفيات فايروس كورونا، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى أن العديد من المرافق تباطأت بشكل كبير في تنفيذ تدابير الحماية الأساسية مثل ارتداء القناع.

وعانى المهاجرون من أزمة كورونا في السويد، ويرجع ذلك إلى كونهم أكثر فقرا ويميلون إلى العمل في قطاع الخدمات، حيث عادة ما يكون العمل عن بعد مستحيلا. لكن السلطات السويدية جادلت بأن ارتفاع معدل الوفيات في البلاد سيبدو أقل نسبيا في ما بعد.

لم تكن استجابة السويد مثالية، لكنها نجحت في تعزيز مستوى المناعة بين الشباب والأصحاء أولئك المعرضين لخطر الإصابة بمضاعفات خطيرة من فايروس كورونا. ولم تتجاوز أعداد المصابين طاقة استيعاب وحدات العناية المركزة في البلاد، ولم يضطر موظفو المستشفيات، على الرغم من الضغط عليهم، على الأقل إلى القيام بمسؤوليات رعاية الأطفال الإضافية لأن دور الحضانة والمدارس لا تزال تعمل.

وسواء اعتنقت بشكل علني النهج السويدي أم لا، فإن العديد من الدول الأخرى تحاول الآن محاكاة جوانب منه.

مثال على ذلك، أعادت كل من الدنمارك وفنلندا فتح المدارس للأطفال الصغار. كما تسمح ألمانيا بإعادة فتح المحلات التجارية الصغيرة.

وستعيد إيطاليا قريبا فتح المتنزهات، وتمتلك فرنسا خطة للسماح بإعادة فتح بعض الأنشطة التجارية غير الضرورية، بما في ذلك أسواق المزارعين والمتاحف الصغيرة، وكذلك المدارس ومراكز الرعاية النهارية.

وفي الولايات المتحدة، التي لديها حتى الآن أكبر عدد مطلق من حالات الوفيات المبلغ عنها، تعمل العديد من الولايات على تخفيف القيود بناء على حث الرئيس دونالد ترامب، الذي رغم انتقاده للنموذج السويدي، إلا أنه يدفع البلاد نحو نهج مشابه له.

وتوجد أسباب وجيهة كي تبدأ الدول في تخفيف قيودها. حيث سوف يستغرق الأمر عدة سنوات لإحصاء العدد الإجمالي للوفيات وحالات الإفلاس وحالات التسريح من العمل والانتحار ومشاكل الصحة العقلية والخسائر في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات والتكاليف الأخرى التي لا تعزى فقط إلى الفايروس ولكن إلى التدابير المستخدمة لمكافحته.

ومع ذلك، يجب أن يتضح أن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لعمليات الإغلاق باهظة: حيث تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن كل شهر من فرض القيود المتعلقة بالوباء سيقلص اقتصادات الدول المتقدمة بنسبة اثنين في المئة.

ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ستشهد اقتصاداتها تقلصا بأكثر من 25 في المئة في غضون عام. وترتفع البطالة إلى مستويات لم يسمع بها منذ الثلاثينات من القرن الماضي، مما أدى إلى تأجيج ردود الفعل السياسية وتعميق الانقسامات الاجتماعية.

ولن تدوم عمليات الإغلاق ببساطة على مدى الوقت الذي سيستغرقه على الأرجح لتطوير اللقاح. لكن استعادة الحياة شيئا فشيئا ستقلل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد يسمح ذلك أيضا للشعوب ببناء مناعة ستكون في النهاية هي الخيار الأقل سوءا لمحاربة فايروس كورونا على المدى الطويل.

ولا تزال الكثير من المعلومات حول المرض غير مفهومة بشكل جيد، ولكن الدول التي تطبق الآن قوانين الإغلاق يمكن أن تواجه حالات تفش جديدة وأكثر شدة في المستقبل القريب. ولكن إذا اتبعت هذه الدول النهج السويدي "مناعة القطيع"، فإن التكلفة الإجمالية للوباء ستنخفض، ومن المرجح أن تنتهي في وقت أقرب.

> تجربة السويد في مواجهة كورونا تستقطب أنظار العالم بعدما حافظت على مظاهر الحياة مقارنة بدول أوروبية أخرى

ويعكس نهج السويد تجاه فايروس كورونا الثقافة المميزة للدولة، وقد لا يكون من السهل تكرار جوانب منها في مكان آخر. وعلى وجه الخصوص، قد لا يتجاوز الاعتماد على التوصيات الرسمية والمسؤولية الفردية الدول الاسكندنافية. فالسويد دولة خاصة تتميز بالوصول إلى مستويات عالية من الثقة، ليس فقط بين الناس ولكن بين الناس والمؤسسات الحكومية. وتم إعداد السويديين لأخذ التوصيات الطوعية على محمل الجد بطريقة قد لا ينفذها مواطنو الدول الأخرى.